

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٦٧

الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد غومبو
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فيتزويلا البوليفارية	السيد راميريس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/956)

1501992 (A)







تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) (S/2014/957)

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/19)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/956)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) (S/2014/957)

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/19)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/956، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إلى الوثيقة S/2014/957، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤).

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/19، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد إيرفي لادسوس، وسعادة السيدة دينا قعوار الممثلة الدائمة للأردن، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لأطلعهم على الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مهمة كلفني بها المجلس عملا بالقرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، واستغرقت الكثير من الوقت خلال الأشهر الماضية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدتها طوال هذه العملية الهامة. وقد تجلى هذا في الوقت الذي منحه لنا، أثناء تواجد وفدنا في كينشاسا، العديد من الوزراء، وعلى رأسهم وزير الخارجية السيد تشيباندا نتونغامولونغو. أجريت العديد من الاجتماعات، استمر كل اجتماع منها لعدة ساعات، الأمر الذي يشهد على مدى الجدية التي تعاملت بها الحكومة مع عملية الاستعراض. وأود أن أضيف أنني شخصيا عقدت العديد من الاجتماعات مع وزير الخارجية، وتحدث الأمين العام مع الرئيس كابيلا كابانغي عبر الهاتف وعقد الممثل

الخاص للأمين العام مارتن كوبلر اجتماعا مطولا مع الرئيس كابيلا كابانغي خلال نهاية الأسبوع الماضي.

وخلال جميع تلك الاجتماعات، أتيحت لنا فرصة مناقشة مجموعة واسعة من المسائل مع السلطات الكونغولية، بما في ذلك الحالة السياسية والتحديات الأمنية والانتخابات المقبلة. واتفقنا على أنه على مدى السنوات الماضية تم إنجاز الكثير مثل: انسحاب القوات المسلحة الأجنبية، وإعادة توحيد البلد، وتشكيل الحكومة الانتقالية وإجراء عمليتي انتخابات وطنية. ومع ذلك ما زالت هناك تحديات. وبالرغم من الهزيمة العسكرية التي ألحقناها بحركة ٢٣ مارس في نهاية عام ٢٠١٣، ما زالت هناك جماعات مسلحة قائمة - الكونغولية والأجنبية على حد سواء، وخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة. ولا تزال تلك الجماعات المسلحة تشكل تهديدا للسكان المدنيين والاستقرار والتنمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عموما، ولمنطقة البحيرات الكبرى بشكل عام.

أولاً، أود أن أذكر ما حدث في الأيام القليلة الماضية فيما يتعلق بالأحداث المثيرة للقلق المتعلقة بالعملية الانتخابية في كينشاسا وغوما وبوكافو ولومومباشي. وأود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء العنف الذي وقع خلال تلك الأحداث وأعرب عن أسفنا لفقدان الأرواح، وتدمير الممتلكات وأعمال النهب. وللكونغوليين الحق في التعبير عن آرائهم والتظاهر بشكل سلمي. ومن الواضح أن استخدام العنف أمر غير مقبول. وبطبيعة الحال، يجب حثّ المتظاهرين وقادتهم على تحقيق الأهداف السياسية بوسائل غير عنيفة. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء التقارير التي أفادت باستخدام قوات الأمن للقوة ضد المتظاهرين السلميين والعزل والتقارير بشأن عمليات الاعتقال التعسفي. وتقع المسؤولية على عاتق الحكومة في الحفاظ على حيز سياسي والسماح بالتعبير السلمي عن الآراء.

كما يجب على الحكومة كفالة أن تكون الاستجابة لتلك الاحتجاجات العنيفة متناسبة معها. وعلاوة على ذلك، حقيقة أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرت بإغلاق مواقع الإنترنت وتعليق خدمات الرسائل النصية ووقف بث محطات الإذاعة أمر يبعث على القلق، إذ إن حرية التعبير والاتصال هي حقوق أساسية في الديمقراطية، وينبغي عدم تقليصها.

وخلال المناقشات التي أشرت إليها من قبل التي أجريناها مع السلطات الكونغولية، ناقشنا بإسهاب التهديدات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد ناقشنا دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجم مكوّنها العسكري ومكوّن الشرطة التابع لها. وكانت نتيجة تقييمنا عموما أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تؤدي دورا مهما في استقرار الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي دعم الحكومة للقضاء على الجماعات المسلحة. وصحيح، مع ذلك، أنني سمعت بعض الانتقادات حول كيفية قيام البعثة بتنفيذ جوانب معينة من ولايتها، ولا سيما أداء بعض وحداتها. إننا نأخذ هذه الانتقادات على محمل الجد، والتقرير المعروض على المجلس يتضمن عددا من التوصيات التي تهدف إلى كفالة أن تصبح بعثة الأمم المتحدة أكثر فعالية في تنفيذ ولايتها، وتحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وينبغي القول إن ذلك يشمل أيضا توصية الأمين العام بأن تكثّف بعثة الأمم المتحدة الحوار مع الحكومة بشأن عدد من المسائل السياسية الرئيسية.

وفي ما يتعلق بالعنصر العسكري، أبلغت رسالة واضحة جدا في الاجتماع الذي عُقد أمس مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة مفادها: إن التغييرات الضرورية لتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أكثر فعالية لن تحدث بمجرد إجراء تغيير في قوة البعثة. فمن الضروري إحداث تغيير في سلوك جنود

البلدان المساهمة بقوات المنتشرين على الأرض. إذ يجب على جميع الوحدات أن تكون جاهزة ومستعدة لاستخدام القوة المسلحة ضد أولئك الذين ما فتئوا يشكّلون تهديدا للسكان المدنيين، ويجب ترجمة هذا العزم إلى عمل بطريقة أكثر استباقية. والواضح، بطبيعة الحال، أن حماية المدنيين لا يمكن أن تقتصر على العمل العسكري وحده.

لذلك، أوصى الأمين العام بإجراء خفض في عدد الأفراد العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبلغ ٢٠٠٠ جندي، وتبديل الوحدتين من الشرطة المشكّلة التي تم نشرها في جنوب السودان أوائل العام الماضي. وتستند توصيته إلى التحسن النسبي الذي يشهده الوضع الأمني في بعض المناطق الواقعة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها قوات حركة ٢٣ آذار/مارس. كما أنها تستند إلى حقيقة وجود تحسن في قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي للخطر الذي تشكّله الجماعات المسلحة. وهي تستند كذلك إلى عدد من التدابير الملموسة التي تم اتخاذها لجعل القوات أكثر قدرة على الحركة وأكثر مرونة.

صحيح أن الرئيس كابيلا وحكومته يدعوان إلى إجراء تخفيضات أكبر في عدد أفراد القوات. فمن وجهة نظرهما أن الإبقاء على الأعداد التي اقترحها الأمين العام، أي خفض قدره ٢٠٠٠ جندي، من شأنه أن يبعث بإشارة سلبية. ولكن، مثلما شرحت لوزير الخارجية، السيد تشيباندا نتونغامولونغو، إن توصية الأمين العام هذه تستند إلى دراسة متعمقة حول القدرة العسكرية للقوات، وإلى تحليل يتعلق بقابلية هذه القوات لإنجاز المهمة الموكلة إليها. ونظرا لما تبقى من تحديات سياسية وأمنية عديدة، نعتقد أن أي تخفيض يتجاوز هذا العدد الموصى به ستكون له آثار سلبية بالنسبة إلى قدرة القوات على تنفيذ ولايتها.

إن حماية المدنيين تظل المهمة الأساسية الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي تتطلب عنصرا عسكريا قويا يكون قادرا بمرونة وفعالية على تنفيذ الجوانب العسكرية لاستراتيجية حماية المدنيين، ريثما تتسنى لقوات الحكومة القدرة على تولي المهام التي عُهد بها إلى بعثة الأمم المتحدة. ويوكَل إلى بعثة الأمم المتحدة أيضا، كما يدرك المجلس، القضاء على الجماعات المسلحة، الأمر الذي يحظى بأولوية رئيسية لدينا الآن أكثر من أي وقت مضى. وبغية تنفيذ هذه المهمة الفريدة، نحن بحاجة إلى المقدرة الكافية والقدرات المتخصصة، لا سيما نظرا للعمليات التي يقام بها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. وأكرر أن العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يجب أن تبدأ الآن. وعلينا أن ندرك أيضا أن تحقيق نتائج ملموسة في القتال ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سيتطلب الموارد والوقت على حد سواء، نظرا لانتشار هذه الجماعة المسلحة في مناطق متفرقة وتغلغلها بين السكان المحليين. لذا فإن الأمر سيتطلب بعض الوقت. كما سيتعين علينا توخي الحذر بغية تفادي أي تكرار لما حدث في عام ٢٠٠٩، عندما قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات عسكرية ضد تلك الجماعة، مما أدى إلى عواقب إنسانية مدمّرة.

وهذا لا يعني، مع ذلك، أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أجل غير مسمّى. فنحن مستعدون لإجراء مناقشات مع الحكومة بغرض وضع خطة معا لتمكين الحكومة من تولّي المهام الموكلة إلينا تدريجيا. ويجب أن تكون استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة تدريجية ومرتبطة بمعايير وأهداف محددة يجري وضعها بالإشتراك مع الحكومة. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، استثمرنا

استثمارات كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن من مصلحتنا الجماعية كفالة انسحاب تدريجي، دون عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس. فلا الأمم المتحدة ولا الحكومة يمكنهما القيام بذلك بصورة منفردة. لذلك، أوصى الأمين العام بأن تُجري بعثة الأمم المتحدة والحكومة حوارا على المستوى الاستراتيجي، بغية وضع استراتيجية للخروج وخارطة طريق في الأشهر المقبلة.

وسوف نكون سعداء للعمل مع الحكومة بغرض تمكينها من تنفيذ استراتيجية يمكن تسريعها، شريطة أن تسمح الظروف بذلك. وفي نهاية المطاف، إن حل المشكلة هو في أيدي الحكومة. وسيتوقف الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزام الحكومة، وقدرتها على إحراز تقدم ملموس في القضاء على الجماعات المسلحة، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية؛ وعلى بناء قدرات الجيش والشرطة بشكل مستدام؛ وعلى مقدرة الحكومة وعزمها على إجراء انتخابات ذات مصداقية تساهم في توطيد الاستقرار وفقا للدستور.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتأكيد على أننا قطعنا شوطا طويلا، وأن قدرا كبيرا قد تحقق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة منذ التوقيع في أديس أبابا قبل عامين تقريبا على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونحن على الطريق الصحيح، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود من جانبنا جميعا لتحقيق ما هو في مصلحتنا المشتركة وهدفنا المشترك: السلام الدائم والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وسيتطلب ذلك، الآن أكثر من أي وقت مضى، ترجمة الالتزامات السياسية التي تم الاتفاق عليها في أديس أبابا منذ عامين إلى عمل ملموس، ولا سيما فيما يتعلق بتحييد الجماعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية

أعطي الكلمة الآن للسيدة قعوار.

السيدة قعوار (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بأن أقدم إلى أعضاء مجلس الأمن إحاطة إعلامية بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتزم في بياني أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2015/19) الصادر عملا بالقرار ٢١٣٦ (٢٠١٤)، وأن أتطرق إلى نظر اللجنة في التقرير خلال اجتماعها المعقود في ٩ كانون الثاني/يناير. وأعتزم أيضا أن أبرز بإيجاز أنشطةَ اللجنة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتُها إلى المجلس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ في ما يتعلق بتقرير منتصف المدة للفريق (انظر S/2014/428)، ووضع بعض من الأنشطة المحتملة خلال عام ٢٠١٥ التي هي قيد نظر اللجنة. وبما أن التقرير النهائي لفريق الخبراء قدد جرى تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن يوم الإثنين، فإني أعتزم تسليط الضوء على بضع من النتائج التي توصل إليها الفريق هنا اليوم.

وفيما يتعلق بالكيان الخاضع للجزاءات تحالف القوى الديمقراطية، يرى الفريق أن العملية العسكرية الأخيرة، أضعفت التحالف بدرجة كبيرة ولكنها فشلت في إلحاق الهزيمة به. ويرى الفريق أن التحالف لا يزال قادراً على إعادة تجميع صفوفه وإعادة بناء قواته، كما فعل بعد عمليات مماثلة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، لا سيما أن شبكات التجنيد والدعم والتمويل التابعة له لم تتأثر بشكل كبير. ولم يجد الفريق أيضا أدلة موثوقة على أن التحالف لديه صلات، أو كانت له صلات حتى وقت قريب، مع الجماعات الإرهابية الأجنبية، بما فيها تنظيم القاعدة، وحركة الشباب أو بوكو حرام.

وفيما يتعلق بالكيان الخاضع للجزاءات، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لاحظ فريق الخبراء بأن قيادة هذه

الجماعة المسلحة لم تبد التزاماً حقيقياً ومستمراً بعملية نزع السلاح. وقد وثّق الفريق مشاركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عمليات عسكرية، وعمليات تجنيد مع الجماعات المسلحة الأخرى ومع عناصر الجيش الوطني، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعاونه معها. وأكد الفريق أيضا أن قادة القوات الديمقراطية وبعض أنصارهم السياسيين الدوليين يجتمعون خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠١٣ على الأقل، ووثّق اشتراك القوات الديمقراطية في فرض الضرائب على الصعيد المحلي واستغلال الموارد الطبيعية، وبالتعاون مع وحدات القوات المسلحة في بعض الأحيان.

ويلاحظ الفريق أيضا في التقرير، أن تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، بقيادة نتابو نتابيري شيكا الخاضع للجزاءات، وغيرهما من الجماعات المسلحة تواصل تجنيد وتدريب واستخدام الجنود الأطفال في عام ٢٠١٤. وارتكبت الجماعات المسلحة أيضاً مجموعة متنوعة من الانتهاكات الأخرى، من بينها التعذيب والاستعباد والعنف الجنسي. وكان هناك أعمال قتل جماعي في حزيران/يونيه في موتارولي، كيفو الجنوبية، وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في إقليم بيني في كيفو الشمالية.

ولاحظ الفريق أيضا أنه بينما تحقق بعض التقدم في جهود التتبع والعناية الواجبة في ما يتعلق بالمعادن التي تُنتج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أعمال التهريب ما زالت مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عناصر من القوات المسلحة وبعض الجماعات المسلحة لا تزال منخرطة في تجارة المعادن، مما يجعل من الممكن توريد معادن المؤججة للنزاعات إلى سلاسل الإمداد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة. وبحسب المجموعة، لم يتم إحراز أي تقدم تقريبا في معالجة تهريب الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٤. ولا يزال الاستغلال غير القانوني لمنتجات الأحياء البرية والاتجار بها، بما في ذلك العاج، يمثل مشكلة خطيرة، حيث تشترك فيه الجماعات المسلحة وعناصر من الجيش الكونغولي، وصيادون محليون وعصابات مسلحة من جنوب السودان. وما زالت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر من الجيش ضالعة في إنتاج الفحم والخشب والاتجار بهما في كيفو الشمالية.

ومن بين التوصيات الخمس عشرة لفريق الخبراء، اقترح أن تتبادل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعديد من الحكومات المعلومات للتأكد من أنه تمت المتاجرة بالذهب وفقا لمعايير الشفافية الدولية وإجراءات العناية الواجبة، أي من خلال طلب جميع الوثائق، بما في ذلك شهادة المنشأ.

أوصى الفريق أيضا بأن تجري حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي تحقيقا ومحاكمات في الحالات المبلغ عنها بشأن العنف والاعتداء الجنسي من جانب الجيش البوروندي و/أو ماعة ميليشيا الإمبونيراكوري البوروندية بمنطقة كيليبا في كيفو الجنوبية، وأن تجري حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحقيقا مع ضباط وجنود القوات المسلحة المذكورين في التقرير الذين ينتهكون قانون التعدين، وأن تحاكمهم.

إن الأعضاء، بنظرهم في توصيات الفريق والإجراءات التي اقترحتها اللجنة فيما يتعلق بالتوصيات، قد سجلوا موافقتهم المبدئية على العديد من الإجراءات المقترحة، مثل الرسائل الموجهة إلى عدد من الدول التي تسلط الضوء على توصية الفريق التحقيق مع الأفراد المحددين في التقرير الذين كانوا ضالعين في تمويل الشبكات لتحالف القوى الديمقراطية أو دعمها ماديا أو التجنيد فيها. وعممت مسودات الوثائق هذه يوم الثلاثاء على اللجنة بموجب إجراء عدم الاعتراض لمدة خمسة أيام. فيما يتعلق بالعديد من التوصيات التي لا يوجد فيها اتفاق واضح من التكلم بخصوص الإجراءات المقترحة، مثل

وقف الإجراءات، يعتزم الرئيس إجراء المزيد من الاتصالات الثنائية مع الوفود المهتمة ليرى فيما إذا كان يمكن إيجاد نهج مرن تستطيع اللجنة من خلاله نقل توصيات الفريق إلى الدول الأعضاء ذات الصلة.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، فيما يتعلق بتقرير الفريق لمنتصف المدة، أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية في ١٧ أيلول/سبتمبر للاستماع إلى إحاطة إعلامية من السيد عبد الله وافي، نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بسيادة القانون، بشأن ولاية رصد الجزاءات من جانب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما وسم الأسلحة وتتبعها التي، في رأيي، هي أحد العناصر الرئيسية في تحديد انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وفي الاجتماع نفسه، استمعت اللجنة أيضا إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وعن طريق ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، حيث قدم الممثلاتان في الوقت نفسه أسماء من أجل فرض ممكن للجزاءات. وقد أصدر بيان صحفي عقب تلك الجلسة.

أما فيما يتعلق باحتمال قيام اللجنة بأنشطة هذا العام، فإن الرئيس يرغب في زيارة منطقة البحيرات الكبرى، ويؤمل أن يكون ذلك خلال منتصف عام ٢٠١٥. وقبل حلول ذلك الوقت، طلبت من أعضاء اللجنة آراءهم من حيث المحاورين المحتملين الذين يمكنهم تعميق تفهم اللجنة لتنفيذ نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد، تمضي اللجنة قدما باقتراحي الداعي إلى عقد اجتماع مع الدول في المنطقة وفي أعقاب نشر التقرير النهائي لفريق الخبراء بوصفه وثيقة من وثائق المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم بعث رسائل إلى ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، بصفتها رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار الاجتماع المقترح للجنة مع الدول المدعوة يوم الجمعة، ٦ آذار/مارس. كما نقدر مشاركة أنغولا بصفتها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعضوا في لجنة الجزاءات في المجلس.

كما أعتزم، بموافقة أعضاء اللجنة، دعوة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ للتكلم مع اللجنة بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أيضا أن اللجنة ستقدّر أفكار الممثل الخاص للأمين العام كوبلر أو ممثل بعثة الأمم المتحدة المعني بشأن ولاية البعثة في مجال رصد الجزاءات. ويمكن للجنة أيضا أن تنظر في إمكانية أن يقدم رئيس المجموعة الأفريقية للدول الأعضاء هنا في نيويورك إحاطة إعلامية لمناقشة تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويصادف في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ مرور عشر سنوات على أنشأ مجلس الأمن للجنة جزاءات من أجل رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. ويحدوني الأمل في أنه، خلال هذا العام، من خلال اجتماعات اللجنة مع دول المنطقة، ومحاوريها الآخرين من خلال الزيارة التي سأقوم بها إلى منطقة البحيرات الكبرى، قد نتمكن من النظر إلى الوراء لتقييم فعالية نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثره، وتناول بعض المسائل الهامة جدا.

ما الذي يمكن فعله، على سبيل المثال، لتحسين عملية إدارة مخزونات الأسلحة ومكافحة الشبكات التي تورد الأسلحة والذخيرة إلى المجموعات المسلحة، منتهكة الحظر المفروض؟ كيف يمكننا وقف إعادة تدوير المقاتلين السابقين من مجموعة مسلحة إلى مجموعة مسلحة أخرى قائمة أو مجموعة مسلحة جديدة؟ ما هو الأثر الذي يشعر به حالياً ٣١ شخصاً وتسعة كيانات مدرجة أسماؤهم على قائمة الجزاءات؟ ما هي المعلومات

الأخرى التي تحتاجها الدول الأعضاء لكي تقترح أسماء إضافية لفرض الجزاءات عليها، بما في ذلك الذين يدعمون المجموعات المسلحة من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب والأحياء البرية ومنتجاتها، فضلاً عن الذين ما انفكوا يجندون الأطفال ويعتدون على النساء جنسياً ؟

علينا أن نتأكد بأن الدول الأعضاء، لا سيما تلك الموجودة في المنطقة، تتعاون مع فريق الخبراء واللجنة برد تلك الدول على رسائلها، وتيسير زياراتها وتنفيذ توصياتها. وأثق بأننا في هذا العام، سوف نحصل بصورة جماعية على تقدير أفضل بسبب الالتزام المعطى لتنفيذ نظام الجزاءات، والعمل الذي يمكن القيام به لمعالجة الثغرات وأوجه القصور. وأدرك التحديات التي أمامنا، وبشكل خاص اختلافات وجهات النظر في المنطقة حول من يتحمل المسؤولية العظمى عن انتهاك الحظر. فلنشترك مع المحاورين التابعين لهم بالاستماع إلى وجهات نظرهم وتقديم المساعدة عند الضرورة، وفي نهاية المطاف، فلنعزز تنفيذ نظام الجزاءات. إن أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما المدنيين منهم، يتحملون وطأة المعاناة، وهم يستحقون تلك المساعدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن سعادة وفدي الشديدة إذ يراكم تترأسون جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونرحب بقيام ممثل شيلي بإدارة دفة عمل المجلس لشهر كانون الثاني/ يناير. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم تهنئة مخلصة، باسمي وبالنيابة عن وفدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأشيد بسلفكم، ممثل جمهورية تشاد، وأعرب عن تقديري للبراعة والمهارة اللتين تحلى بهما خلال رئاسته في الشهر المنصرم. وأخيراً، أود أن أشيد بالأمين العام بان كي – مون الذي تدين له بلدي بالفضل لما يبذله من جهود رائعة من أجل استعادة السلم بصورة فعالة في منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص.

سأركز على ثلاثة مواضيع رئيسية في التقارير المعروضة على المجلس، وهي: تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/956)، وتقريره عن البعثة الآنفة الذكر المقدم عملا بالفقرة ٣٩ من القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) (S/2014/957)، والتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/19).

في القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، المتخذ في ٢٨ آذار/مارس، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي وافٍ لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولوجود الأمم المتحدة برمته في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يقدمه للمجلس بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، مشفوعاً بتوصياته عن أهداف البعثة في المستقبل، وأنشطتها، واستراتيجية الخروج لديها، ونشر الموارد بكفاءة، مع الأخذ في الحسبان ضرورة استمرار زيادة فعالية البعثة. يأمل وفد بلدي بفضل تبادل الآراء في هذه الجلسة وفي الجلسات اللاحقة أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن بشأن التقدم المحرز نحو تطبيع الحالة في البلد، وتذليل العقبات التي لا تزال قائمة في الطريق المفضي إلى تطبيع الحالة، الأمر الذي يتطلب اهتمامنا الجماعي العاجل، وأخيراً، في العمل الذي ستقوم به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

مهما شددنا لا يمكننا أبداً أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة أن ترى شعوب بلدان منطقتنا التي عانت مطولا

إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وقد أصبح برهانا بليغا على تصميم المجتمع الدولي على المساعدة في إيجاد حل قطعي لعدم الاستقرار الذي دام طويلاً والذي بسببه دفع بلدي بالذات ثمناً باهظاً. وقد تجلى ذلك بوضوح حالما تم توقيع الاتفاق الإطاري، إذ بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعمل للوفاء بالتزاماتها والتي هي في الواقع نفس المهام الحيوية التي تحظى بأولوية عُليا لدينا والتي نعرفها طوال فترة الـ ١١ عاماً الماضية.

في ذلك السياق، سارعنا في إصلاح قطاع الأمن وجعلناه أكثر تنظيماً. وتم مؤخرا اتخاذ إجراءات محددة لجعل الدفاع عن أراضينا أنجع، وجعل سلطة الدولة أصلب، وهي إجراءات تشمل ترشيد هياكل الجيش وأفراده والأمن وخدمات الشرطة؛ وتجنيد الشباب الكونغوليين من كل محافظات البلد في قوات الدفاع؛ وإعادة فتح الأكاديميات العسكرية؛ وتدريب القوات الخاصة ووحدات الدعم بمساعدة الشركاء الثنائيين بهدف رئيسي يتمثل في تفعيل قوات الرد السريع التابعة لنا. أود أن أذكر أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة، لتوطيد سلطة الدولة، بدأنا بتنفيذ استراتيجيات تثبيت الاستقرار وخطط العمل في شمال كيفو، ومقاطعة أورينتال وجنوب كيفو، وذلك من أجل توطيد دعائم سلطة الدولة. ترحب الحكومة أيضاً باختيار ثلاثة عشر مجالا من المجالات ذي الأولوية للتدخل كجزء من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار. وفي ذلك الصدد، فإن قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء جزر جديدة للاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والواقعة في كاتانغا، وشمال كيفو، وأوريانتال وجنوب كيفو مبادرة مشجعة تؤيدها حكومتي تأييداً مخلصاً.

إن عملية نزع الطابع المركزي كما نص عليه الدستور، خطت خطوة أخرى إلى الأمام باعتماد القوانين اللازمة لتنفيذها. وإصلاح إدارة المالية العامة التي ما برح جارٍ العمل عليها لعدة سنوات وتتضح نتائجها الإيجابية في الاستقرار العام للاقتصاد، وهي عملية لا تزال دائرة، وقد تم استثمارها بشكل مفيد بإنفاذ التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية والآلية الوطنية لاعتماد موارد التعدين التي بالمقابل ستعزز النمو الاقتصادي. وحتى تحقق ما هو أفضل من ذلك، إذ أن الحكومة ما لبثت أن فرغت من دراسة مستفيضة لوثيقتها المتعلقة بالاستراتيجية والنمو لتقليص الفقر، وهي استراتيجية ترمي إلى تحقيق نمو أكثر شمولاً، للتخفيض جزئيا من التأخيرات التي تراكمت في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان أن يكون الكفاح ضد الفقر أكثر مصداقية وفعالية.

في ذلك الصدد، نعتبر أن الانتعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي عناصر حيوية جداً لبرامج تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار، ولا سيما في خطة تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الخارجة من صراعات مسلحة والبرنامج الذي وضعه الفريق القُطري التابع للأمم المتحدة بهدف إدماج وتطوير المناطق الشمالية والغربية التي بالرغم من أنها لم تشهد صراعات، لا تزال تتعامل مع نتائج عدم الاستقرار في الشمال والشرق. لذلك نعول على المشاركة الفاعلة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تمويل تلك البرامج وتنفيذها.

في أعقاب إصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وسن العديد من القوانين ذات الصلة، فإن وفدي ملتزم التزاما قاطعاً بالعملية المفضية إلى عقد انتخابات ديمقراطية للمرة الثالثة. إن الحكومة عاقدة العزم على الصمود أمام التحدي المتمثل في تنظيمها بصورة سلمية وعلى ضمان أن تكون انتخابات حرة وديمقراطية.

إن الأحداث المؤسفة التي وقعت في كينشاسا خلال الأيام القليلة الماضية، وأشار إليها وكيل الأمين العام لادسوس

من قبل، ينبغي اعتبارها جزءا من تجربة التعلم على طريق الديمقراطية، إذ إنها لن تعيق تنظيم تلك الانتخابات، وستنشر جدولها الزمني اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي أنيط بها دستوريا مهمة إدارتها.

فيما يتعلق بهذه الأحداث، أشير إلى أنه خلال انتخابات عام ٢٠١١، تقدم مختلف شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعارضة بمقترحات رأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أنها مفيدة لإدراجها في القانون الانتخابي الجديد الذي سنّه البرلمان. وشملت تلك الاقتراحات تعزيز الوعي الجنساني وعد أصوات الكونغوليين في الخارج. ونجمت الأحداث عن استغلال حزب من أحزاب المعارضة لسكان البلد.

عندما ننظر في الحالة الأمنية التي كانت سائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل عامين تحديدا، فإن هذا التحليل يعطينا أسبابا للارتياح الكبير. لقد تم إحراز تقدم كبير في الحد من المخاطر التي تهدد أمن السكان، وفي تحسين الظروف حيث يمكن للحكومة أن تتحمل المسؤولية عن الأمن. ونحن نعتقد شرعا أننا خارجون من مرحلة استعادة السلام وحفظه. ومن هذا المنطلق، ينبغي لنا أن ننظر إلى الأهداف المستقبلية واستراتيجية انسحاب البعثة.

فبعد ١٥ عاما من وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن نعطي الفضل لشراكة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، لأمور من بينها انسحاب القوات الأجنبية، وإعادة توحيد البلد، وإنشاء الحكومة الانتقالية، وإجراء الانتخابات الوطنية.

وخمسة عشر عاما هي مدة طويلة. ونعتقد أنه تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن تقييم إجراءات الأمم المتحدة في بلدنا الرامية إلى دعم الحكومة من أجل ضمان أن تظل وثيقة الصلة بالأهداف التي حددناها وبالتحديات الناشئة التي نواجهها. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري إجراء مناقشة صريحة بين الأمم المتحدة وحكومة بلدي من أجل التوصل إلى حل توفيقي بدون أن يتعرض للخطر التقدمُ المحرز على أرض الواقع. وتود حكومتي أن ينخرط مجلس الأمن في هذه المناقشة بدلا من اتخاذ قرار أحادي الجانب.

لقد انتهت في ٢ كانون الثاني/يناير مدة الإنذار النهائي الصادرة إلى الجماعة المتمردة، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بإلقاء أسلحتها والتسريح من أجل العودة الطوعية إلى الوطن. إن نزع السلاح القسري لتلك الثورة الرواندية على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع اللواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة، أصبح الآن مسألة عسكرية. وعدم الصبر الذي لوحظ فيما بين عدد من الشركاء يتشاطره الشعب الكونغولي وقادته. فمن غير المرضي على الإطلاق بالنسبة لحكومة بلدي أن ٢٥ في المائة فحسب من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد ألقوا سلاحهم للدخول إلى مراكز العبور. ولا يزال الخيار الوحيد في الوقت الحاضر هو نزع السلاح. وسوف يتم في أسرع وقت ممكن وبالطريقة الأنسب، مع الأخذ في الاعتبار جميع البارمترات المتاحة لقوات الدفاع والأمن لدينا.

ونذكّر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تكن جيشا بالمعنى التقليدي. إنهم مقاتلون دون علامات مميزة يستترون وراء درع بشري يتألف من مواطنينا واللاجئين المدنيين روانديين. ولذلك، يعود للجيش أمر تكييف استراتيجيته برمتها لتواءم الحقيقة على أرض الواقع. في هذا الوقت، يملي الواجب الوطني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وضع حد لوجود مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في البلد، الذين يشكلون تهديدا للسلام ليس في بلدهم الأصلي فقط، ولكن أيضا وقبل كل شيء في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث ارتكبوا العديد من الأعمال الإجرامية ضد بلدنا وسكانه لمدة تزيد على عقدين من الزمن.

ومن المتفق عليه بشكل عام اليوم أن تقديم المساعدة إلى بلد يمر بحالة ما بعد الصراع مثل بلدي يجب يستند إلى أولويات البلد واحتياجاته الحقيقية من أجل تمكين السكان من جني ثمار السلام بصورة مشروعة. وتقرّ جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تحتاج إلى سلام دائم من أجل التصدي للتحديات المتمثلة في بناء دولة قوية ومزدهرة وذات أداء الجيد، تعنى بحقوق مواطنيها وتستطيع توفير احتياجاتهم. ولذلك، نتوقع الكثير من الأمم المتحدة، التي لا جدال في أنها تملك القدرة على المساعدة في تعزيز المؤسسات العامة. كل ما نطلبه هو أننا نُعامل معاملة البالغين المسؤولين القادرين على تولي صلاحيات سيادتنا المستعادة.

والكلمتان الهامتان في تعاوننا المستقبلي هما ''الحوار'' و ''الشراكة'' استنادا إلى مبدأ الملكية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدور الثانوي للتعاون الدولي. ونسلم بأنه لكي تكون الملكية فعالة فإنها تقتضي تعزيز القدرة الوطنية.

في الختام، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وممثلة الأردن على إحاطاتيهما الإعلاميتين. أود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على جميع مبادراتهم الدؤوبة والمرحب بها كثيرا جدا الرامية إلى إعادة إحلال السلام في بلدي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى الشروع في مشاورات بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠ .